ملحق لقرار الحكومة
18 أيلول/سبتمبر 2025

Regeringen

وزارة الخارجية

استراتيجية السويد الإقليمية للأزمة السورية 2024-2027

1. نقاط الانطلاق

ترتبت على الحرب الأهلية في سوريا والأزمة التي تلتها تداعيات كبيرة شمل نطاقها سكان سوريا على وجه الخصوص، فضلاً عن تبعاتها على المنطقة وبقية العالم، ومن ضمن ذلك السويد. وتمثل ذلك في تفاقم انعدام الأمن، وانتشار التطرف العنيف والإرهاب، والنزوح القسري والهجرة غير النظامية.

تُشكل هذه الاستراتيجية الإقليمية للأزمة السورية جزءاً من إجمالي سياسة السويد لمساعدات التنمية والسياسة الخارجية، وهي تهدف إلى المساهمة في بناء مؤسسات عامة تؤدي مهامها بفعالية وإلى دعم التنمية الديمقراطية والاقتصادية. وستساهم الاستراتيجية أيضاً في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، ومن ضمنهم اللاجئين السوريين والفئات الضعيفة في المجتمعات المضيفة في الأردن ولبنان وتركيا، وهي الدول التي تستقبل العدد الأكبر من اللاجئين السوريين، وتهيئة الظروف لعودة السوريين إلى مناطقهم ووطنهم. كما تركز السويد في التزامها هذا على تخفيف حدة الوضع الإنساني المتردي، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري والهجرة غير النظامية، والمساهمة في الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف والإرهاب، وتعزيز المساءلة في سوريا.

2. توجهات المساعدة الإنمائية السويدية وأهدافها

تهدف المساعدة الإنمائية الدولية السويدية إلى تهيئة ظروف تتيح تحسين الأحوال المعيشية لِمن يعيشون في ظل الفقر والقمع. وتنطلق هذه الاستراتيجية من برنامج الإصلاح الحكومي للمساعدة الإنمائية السويدية (باللغة الإنجليزية): المساعدة الإنمائية لعصر جديد - الحرية والتمكين والنمو المستدام (UD2023/17726).

تُركِّز الاستراتيجية على تحسين الظروف المؤاتية لإحداث تطورات إيجابية من خلال المساهمة في تعزيز قدرات المؤسسات العامة وضمان موثوقيتها القانونية. كما تهدف أيضاً إلى تعزيز القدرة على الصمود لدى سكان سوريا واللاجئين من سوريا والفئات الضعيفة في الدول المجاورة، وهو ما يسهم أيضاً في الحد من الهجرة غير النظامية من المنطقة، ويتيح تقديم المزيد من المساعدات في مناطق الجوار. وحيثما أمكن، ستدعم الأنشطة الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ والبيئة. واستناداً إلى مبادئ فعالية التنمية، ينبغي أن تتسم المساعدة الإنمائية السويدية للأزمة السورية بالفعالية وأن ترتكز على تحقيق النتائج، وأن يتم تنفيذها بما يتماشى مع استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي.

تبلغ قيمة الاستراتيجية الإقليمية السويدية للأزمة السورية للفترة 2024-2027 ما مجموعه 1175 مليون كرونة سويدية.

تنظِّم هذه الاستراتيجية كيفية استخدام الأموال المخصصة بموجب بند الميزانية 1:1 الخاص بالمساعدة الإنمائية، وبند الميزانية 17 الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الواردة في توجيهات الاعتمادات الخاصة بالوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida) لكل سنة من سنوات الميزانية.

يُنتظَر أن تساهم الأنشطة في تحقيق الأهداف التالية:

على صعيد فرص كسب العيش والخدمات العامة الأساسية:

- تحسين فرص كسب العيش للنساء والرجال، وزيادة إمكانية الاستفادة من الخدمات العامة الأساسية في سوريا والدول المجاورة.

على صعيد تعزيز الحرية ومكافحة الاضطهاد:

- تعزيز التنمية الديمقراطية، بالتزامن مع الارتقاء باحترام حقوق الإنسان والحريات وسيادة القانون، وزيادة المساءلة عنها.
- تعزيز المساواة بين الجنسين، وحرية النساء والفتيات وتمكينهن، بما في ذلك بذل جهود حثيثة للتصدي للعنف على أساس نوع الجنس ومنعه، والتصدي للأعراف والتقاليد التي تقيد النساء والفتيات في سوريا والدول المجاورة.
- تعزيز حرية الدين، بما في ذلك الحق في عدم التدين، وحماية حقوق الأقليات الدينية، ولا سيما المسيحيون، في سوريا والدول المجاورة.
- تحسين الظروف التي تساهم في منع الحركات الإسلامية العنيفة والتطرف والإرهاب في سوريا، بما في ذلك من خلال المبادرات المحلية لتعزيز الاستقرار.

على صعيد الهجرة، وحالة اللجوء، والعودة

- الحد من النزوح القسري والهجرة غير النظامية والتصدي للأسباب الكامنة خلفهما.
- تهيئة ظروف أفضل تتيح زيادة حالات العودة، والعودة الطوعية إلى سوريا بالتوازي مع إعادة إدماج مستدامة للعائدين إلى سوريا.
- زيادة قدرة الدول المجاورة لضمان أوضاع مستدامة للاجئين والمجتمعات المضيفة.

3. السياق القطري

شكّل سقوط نظام الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024 تحولاً جذرياً في سوريا والمنطقة. فبعد عقود من الاضطهاد، أُتيحت للشعب السوري فرص لبناء وطنٍ يتمتع بالمزيد من الحريةً والديمقراطية. إلا أن السياق السياسي لا يزال معقداً، إذ تسيطر جهات مختلفة وبدرجات متفاوتة على مناطق في أنحاء متفرقة من البلاد. وتبرز الحاجة الكبيرة لإعادة بناء البنية التحتية. كما أن ثمة حاجة واضحة لإعادة بناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع. وقد أسفرت الصراعات المعقدة والمتشعبة في سوريا عن واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم، حيث يحتاج أكثر من 16 مليون شخص إلى تلقي المساعدات الإنسانية من أجل البقاء. ويعيش السكان في ظل أوضاع تتسم بالعنف المسلح، وانعدام الأمن، والانهيار الاقتصادي، وتفشي الفقر وانعدام الأمن الغذائي،

والجفاف، والافتقار إلى إمكانية الحصول على المياه. وبعد سقوط نظام الأسد، تفاقمت الاحتياجات الإنسانية نتيجة عودة النازحين داخلياً واللاجئين السوريين في البلدان المجاورة.

وينتشر خطر التطرف العنيف على نطاق واسع، حيث لا يزال تنظيم داعش الإرهابي يشكل تهديداً على الرغم من تقليص نفوذه. وقد ساهم سقوط نظام الأسد وما تبعه من تحوّل في الحكم السياسي في هشاشة الأوضاع وهو ما قد تستغله الجماعات الإرهابية. وتُعد الأقليات العرقية والدينية، بما فيها المسيحيون، أكثر عرضة للخطر، وقد تضررت بشدة بسبب العنف والاضطهاد على مدى العقدين الماضيين. ومن المحتمل تعرّض عدة أقليات إلى خطر الزوال التام من مناطقها الأصلية.

وقد نزح أكثر من نصف سكان سوريا، أي حوالي 14 مليون نسمة، داخل حدود البلاد أو خارجها. ومن بين هؤلاء، يبلغ عدد اللاجئين في الخارج، ومن ضمن ذلك لبنان والأردن وتركيا، حوالي 7 ملايين مواطن سوري. ويؤثر الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول الجوار هذه على فرص كسب العيش والقدرة على الحصول على الخدمات العامة الأساسية للسوريين والفئات الضعيفة في المجتمعات المضيفة. ومع مرور الوقت، تسبب ذلك في تصاعُد حدة الخطاب السياسي تجاه اللاجئين السوريين، بل وتصاعُد التوترات في بعض الحالات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وقد يتسبب تدهور أوضاع اللاجئين السوريين في الدول المجاورة بالهجرة الثانوية نحو أوروبا. ومنذ اندلاع النزاع، شكّل المواطنون السوريون إحدى أكبر مجموعات طالبي اللجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي، والسويد من أبرز الدول التي استقبلت أعداداً كبيرة من اللاجئين. وبعد سقوط نظام الأسد، لوحظ تغيّر في هذا الوضع، مع تسجيل زيادة ملحوظة في عدد السوريين العائدين إلى سوريا، إلا أن العودة إلى سوريا على نطاق واسع تتطلب قدراً أكبر من الاستقرار والأمن والتعافي الاقتصادي.

وقد تسببت هذه النزاعات الطويلة الأمد إلى تحوّل سوريا من دولة متوسطة الدخل إلى دولة منخفضة الدخل. وقد حدّت الأزمة الاقتصادية من فرص كسب العيش، وارتفعت أسعار الغذاء والدواء والوقود بشكل كبير. كما أثّر تغيّر المناخ بشكل خاص على المجتمعات الفقيرة التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للتكيّف المناخي، حيث أدّى الجفاف الشديد، إلى جانب عقود من سوء إدارة المياه، إلى تراجع المحاصيل، وهو ما ساهم بدوره في تفشي انعدام الأمن الغذائي. يضاف إلى ذلك افتقار قطاعات واسعة من السكان في سوريا إلى الخدمات العامة الأساسية، مثل التعليم والخدمات الصحية والرعاية الطبية والكهرباء والمياه والصرف الصحي.

على مدى سنين طويلة، انتشرت تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات القانون الإنساني على نطاق واسع وبشكل ضخم وممنهج. إن لدى العديد من الدول، بما فيها السويد، إمكانية التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكِبت في سوريا ومقاضاة مرتكبيها. ويشكِّل سقوط نظام الأسد فرصةً سانحةً للمطالبة بالمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد سكان سوريا، وإن لم تكن سوريا حالياً دولةً فاعلةً يحكمها القانون. هذا وإحدى التطورات الإيجابية التي حدثت خلال سنوات النزاع تتمثل في ظهور مجتمع مدني سوري نشط، وإن كان هشاً، فضلاً عن بروز بعض وسائل الإعلام المستقلة.

وبشكل عام، تعاني النساء والفتيات من تراجع إمكاناتهن الاقتصادية وقدرتهن على التأثير مقارنة بالرجال والفتيان، وذلك رغم ازدياد مسؤوليات الإعالة الملقاة على كاهلهن. ويشكِّل العنف القائم على أساس نوع الجنس مشكلةً كبرى ومتناميةً في سوريا، فضلاً عن انتشاره أيضاً

في الدول المجاورة. يضاف إلى ذلك أن إمكانية حصول النساء والفتيات على حقوق وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية محدودة للغاية.

4. الأنشطة

سيتم تنفيذ الاستراتيجية في جميع أنحاء سوريا، وستتضمن الاستراتيجية تنفيذ مبادرات في لبنان والأردن وتركيا تحت بند "*الهجرة، وحالة اللجوء، والعودة*". وستساهم الأنشطة في سوريا في تعزيز قدرة السكان على الصمود. ويمكن أن يساهم الدعم الذي تقدمه السويد في تعزيز قدرة الإدارة العامة على الحكم الرشيد على المستويين المحلي والمركزي، بما يساهم في التنمية الديمقراطية والاقتصادية وإعادة بناء البنية التحتية الحيوية. هذا ويجب تقييم الدعم السويدي المقدم إلى المؤسسات العامة والمجتمع المدني والدعم المقدم من خلال هذه الجهات بشكل مستمر على أساس مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد وتعزيز احترام حقوق الإنسان والديمقراطية. هذه الأنشطة ستساهم في تحسين أوضاع الأقليات العرقية والدينية وتعزيز حقوقها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجتمع المدني الديمقراطي أن يؤدي دوراً حيوياً في تحقيق أهداف الاستراتيجية. ولا يجوز أن يعزز الدعم السويدي الأيديولوجيات العنيفة أو التطرف أو يدعم الحركات الإسلامية المتطرفة، وعليه ينبغي الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر.

يُعتبر مستوى المخاطر مرتفعاً جداً في سوريا ومتوسطاً في الدول المجاورة. وتشمل المخاطر التي ينبغي تحديدها وإيلاؤها الأولوية وإدارتها: الفساد المستشري، وسوء الاستخدام أو الاستغلال، ومحاولات الجماعات المسلحة لفرض نفوذها، وعدم كفاية القدرات المؤسسية في الإدارة العامة، وأمن الشركاء من منظمات وأفراد. ويتفشى الفساد في سوريا، كما أنه يشكل تحدياً في الدول المجاورة، مما يؤثر على الظروف المحيطة بجميع أشكال المساعدات الإنمائية الدولية. كما أن خطر تعرض أموال المساعدات الإنمائية للاختلاس كبير، مما يفرض متطلبات عالية على الحوكمة والرقابة والتدقيق والمتابعة. وستواصل السويد، سوية مع جهات مانحة أخرى، أداء دورها في الدفع نحو تقديم مساعدات إنمائية فعّالة وشفافة لسوريا، بما في ذلك ما يتعلق بمشتريات الأمم المتحدة. وينبغي التعامل مع المخاطر من خلال الحوار مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الرئيسيين الآخرين، كالأمم المتحدة والبنك الدولي.

ويفرض السياق السوري المعقد وغير المستقر والمحفوف بالمخاطر أعباء كبيرة على تطبيق نهج مراعٍ لظروف النزاعات من حيث مرونة النهج وإمكانية تكييفه ورصده وتطبيقه. ومن بالغ الأهمية اتّباع نهج تكيفي في التنفيذ. هذا وسيتضمن تنفيذ الاستراتيجية حوارات منتظمة ووثيقة ما بين وزارة الخارجية والسفارة السويدية في بيروت/دمشق والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida)، وإذا لزم الأمر، مشاورات إضافية بين هذه الجهات. وسيتم تحديث تقييمات الظروف المحلية لتنفيذ المساعدات في سوريا والدول المجاورة لها بشكل دوري ومشترك، بما في ذلك مع السفارات المعنية. علاوة على ذلك، ينبغي التمكن من تكييف الأنشطة بسرعة حسب السياقات المتغيرة في البلاد.

وحيثما أمكن، سيتم تنفيذ هذه الاستراتيجية انطلاقاً من نهج "فريق السويد" الذي يشمل ويُشرك قاعدة الموارد السويدية، ومن ضمنها الجالية السورية في الخارج والمجتمع المدني وقطاع الأعمال في السويد. وسيتم السعي إلى التنسيق مع برامج مساعدات الاتحاد الأوروبي للتنمية وتحقيق التآزر معها استناداً إلى نهج "فريق أوروبا"، بالإضافة إلى التنسيق والتآزر مع المجتمع الدولي وبرامج مساعدات الأمم المتحدة، كما ستعمل السويد على تعزيز فعالية عمل الأمم المتحدة وتماسكه على المستوى الوطني. وينبغي النظر في إمكانية تنفيذ برامج مشتركة بين الجهات المانحة بما في ذلك مع البنك الدولي، بالإضافة إلى السعي إلى تحقيق التآزر بين

مختلف مجالات الاستراتيجية السويدية وتحقيق التآزر مع الاستراتيجيات السويدية الأخرى، ومن ضمنها استراتيجية السويد للتعاون الإنمائي العالمي في مجال الهجرة والعودة والعودة الطوعية، واستراتيجية السويد لأنشطة التعاون الإنمائي العالمي في مجالات حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وسيادة القانون.

ويُنتظر أن تساهم الأنشطة في تقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية ومع الوقت تقليل الحاجة إليها، وأن يُؤخذ التأثير المناخي والبيئي في الاعتبار عند الاقتضاء. ويمكن إدراج أهداف مناخية مرحلية في الإجراءات حيثما أمكن، كما ينبغي دائماً أن تراعي جميع الأنشطة ذات الصلة منظور المساواة بين الجنسين.

وسيتم متابعة الأنشطة وتقديم التقارير بشأنها وفقاً لما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية الحالية لاستراتيجيات المساعدة الإنمائية. وسيتضمن تقرير الاستراتيجية السنوي الإبلاغ عن نتائج الأنشطة وتحليلها وتقييمها في ضوء أهدافها المعلنة. وينبغي تضمين إحصاءات مُصنفة حسب الجنس في تقارير الأنشطة. كما ينبغي الإبلاغ عن التوزيع الجغرافي للمساعدات ضمن إطار تقرير الاستراتيجية السنوي، وذلك من حيث التوزيع بين البلدان المعنية وداخل سوريا على حد سواء.

ويمكن للوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida) في تقاريرها الاستراتيجية المقدمة إلى الحكومة أن تُسلط الضوء على كيفية مساهمة الأنشطة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في ضوء أولويات الاستراتيجية. وتُعد مجالات العمل التالية ذات صلة خاصة بالهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر، والهدف الثاني: القضاء على الجوع، والهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية.

وفي مجال *"فرص كسب العيش والخدمات العامة الأساسية"*، يجب أن تترابط الأنشطة وتعزز بعضها بعضاً، وأن تهدف إلى المساهمة في انتعاش اقتصادي مستدام وشامل في سوريا. وفي إطار هدف فرص كسب العيش، ستعمل الأنشطة، حيثما أمكن، على تعزيز وتطوير المؤسسات والبنية التحتية المالية التي تدعم التنمية الاقتصادية. كما ستدعم الأنشطة تنمية المشاريع الخاصة، مع التركيز باستمرار على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها كعنصر أساسي في النمو الاقتصادي، بما في ذلك من خلال تحسين ظروف التعليم وريادة الأعمال وخلق فرص العمل. وفي البلدان المجاورة، ينبغي التركيز على المشاريع التجارية وإمكانات السوق التي توفر فرصاً لكسب العيش لكل من المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين على حد سواء. ولتجنب التوترات، ينبغي أن تعود الأنشطة بالنفع على اللاجئين السوريين والفئات الضعيفة في المجتمعات المضيفة.

وفي إطار هدف الخدمات العامة الأساسية، ستدعم الأنشطة في سوريا والبلدان المجاورة القدرات المحلية والوطنية في مجالات إعادة تأهيل وتوفير الخدمات العامة الأساسية والبنية التحتية الحيوية، مثل المياه والطاقة والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية. كما ستعمل الأنشطة على تحسين إتاحة الخدمات في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وينبغي أيضًا السعي، حيثما أمكن، إلى دعم القدرات على المستوى الفني وعلى صعيدي الحكومة المحلية والوطنية في سوريا.

وفي مجال *"تعزيز الحرية ومكافحة الاضطهاد"*، ينتظر أن تعمل الأنشطة ذات العلاقة على تعزيز قدرات المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني السورية والمدافعين عن حقوق الإنسان والديمقراطية ووسائل الإعلام المستقلة، وتعزيز موثوقيتها القانونية، في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحرياته، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد، وسيادة القانون، والتنمية الديمقراطية، ونظام التعددية الحزبية، والمساءلة في سوريا. وسيُقدَّم الدعم لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها بشكل منهجي، والمساهمة في التحقيق مع المسؤولين عن الجرائم ومقاضاتهم بموجب القانون الدولي. كما سيُقدَّم الدعم للمنظمات العاملة على ضمان المساءلة في قضية الأشخاص الذين اختفوا في سوريا منذ اندلاع النزاع. ويمكن لهذه الاستراتيجية أيضاً أن تُعزز العدالة الانتقالية والأمن الانتقالي بما يعود بالنفع على النساء والرجال، صغاراً وكباراً.

وينبغي أن تسهم الأنشطة في تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها من خلال دعم المنظمات المحلية والوطنية في سوريا وفي البلدان المجاورة. من الممكن كذلك أن تعزز الأنشطة عملية انتقالية شاملة تُتيح للنساء والأقليات المشاركة الفعّالة في بناء الدولة ومنع النزاعات والتأثير عليها. وسيُقدَّم الدعم أيضاً للأنشطة المخصصة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس ومنعه في سوريا والدول المجاورة. ويجب إيلاء الأولوية لمكافحة ظاهرة زواج الأطفال في الأماكن التي تشهد حدوث هذه الظاهرة بسبب التقاليد أو القوانين التي تسمح بها.

كما ستساهم الأنشطة في تعزيز التماسك الاجتماعي بما يحدُّ من التطرف العنيف والإرهاب في سوريا، ويشمل ذلك جهود إعادة تأهيل وإدماج المتضررين من النزاعات. وينبغي أن تُسهم الأنشطة في الجهود التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المحلي، مع مراعاة الاحتياجات التي تم تحديدها في إطار التحالف الدولي ضد داعش، والذي يضم السويد.

وترتبط الأنشطة تحت بند *"الهجرة وحالة اللجوء والعودة"* ارتباطاً وثيقاً بمجالات أخرى. فمن خلال المساهمة في حل النزاعات والعمل على تحسين الظروف المعيشية في سوريا وللاجئين في البلدان المجاورة، تتصدى هذه الأنشطة للأسباب الجذرية للنزوح القسري ومن ثم الهجرة غير النظامية. ومن المنتظر أن تساعد الأنشطة في تعزيز قدرة البلدان المجاورة على ضمان وضع مستدام للاجئين والمجتمعات المضيفة ومنع الهجرة غير النظامية الثانوية، وعلى هذا الصعيد ينبغي النظر في التعاون مع السلطات في هذا المجال. كما يمكن توقع أن يُسهم دعم قدرات البلدان المجاورة على إدارة الأعداد الكبيرة للاجئين السوريين في منع الهجرة غير النظامية الثانوية. وقد أدّى الوضع في سوريا في السنوات الأخيرة إلى الحدّ على نطاق واسع من العودة الطوعية والآمنة والكريمة. ويمثل سقوط نظام الأسد فرصة لتحسين ظروف عودة السوريين طوعاً من بلدان المنطقة ومن الاتحاد الأوروبي والسويد. وبناءً على الظروف السائدة خلال فترة الاستراتيجية، سيتم إعطاء الأولوية لتقديم دعم ملموس لعودة السوريين وإدماجهم المستدام، وذلك بالتشاور مع وزارة الخارجية.